وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزءا الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية بتمامها تكون با
الواو وقد تكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية
عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد
على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب
فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك
فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال
وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا ولا خبرا ولا نكرة
محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا [illegible] قوله يصح ان تقع تلك
الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة
مع الواو وما لم يثبت لهذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لئلا يدخل
فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك
الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة
خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه متناولا للمصدرة [illegible]
عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء
زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيجيء
من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى اخره شامل مثاله
للجملة الانشائية ومع لا تصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون
مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد
كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام بان قلت

فتقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسال يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بما قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصير طالبا بنفسه
ما وقع بعده مما فيه ادنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك
والاتحاد المعنوي حتى كانهما شي واحد بخلاف الحال فانها فضلة
ينقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك
وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى ان الحال العامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الاخرى
انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا
العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق
الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا و
تدلى [illegible] انا سيد اولاد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان
خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا
او منفيا وكذا الماضي فبعض هذه تجب فيه الواو وبعضها تمتنع وبعضها يستوي فيه
الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان
كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء
بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها

Copyright © King Saud University